الطعام هل هو حنطة أو عنب أو تمر؟ وما أشبه ذلك؛ لأن هذا ليس فيه فائدة كبيرة، لذلك أكثر ما يُروى عنهم هو هذا الذي لا فائدة فيه.

***

وأما سؤال أهل الكتاب عن شيء من أمور الدِّين، فإنه حرام؛ لما رواه الإمام أحمد عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ؛ فَإِنَّهُمْ لَنْ يَهْدُوكُمْ، وَقَدْ ضَلُّوا، فَإِنَّكُمْ إِمَّا أَنْ تُصَدِّقُوا بِبَاطِلٍ، أَوْ تُكَذِّبُوا بِحَقٍّ، وَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ مَا حَلَّ لَهُ إِلَّا أَنْ يَتْبَعَنِي»[1].

وروى البخاري[2] عن عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال: يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الذي أَنْزَل اللهُ على نبيكم ﷺ أحدث الأخبار بالله محضًا، لم يُشَبْ، وقد حدَّثكم الله أن أهل الكتاب قد بدَّلوا من كتاب الله، وغيروا، فكتبوا بأيديهم، قالوا: هو مِنْ عند الله؛ ليشتروا بذلك ثمنا قليلا، أَوَلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟ فلا والله رأينا رجلًا منهم يسألكم عن الذي أُنْزِل إليكم.

الشـرح

رضي الله عنهم، هذا كلامٌ جيد جزل، وبه نعرف أن ما يذكره علماء مصطلح الحديث أن ابنَ عبَّاسٍ ممن عُرِف بالأخذ عن بني إسرائيل، أنه

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٣٨، ٣٨٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها، رقم (٢٦٨٥)، و(٦٩٢٩).

لا صحةَ له؛ لأنه كيف يأخذ عن بني إسرائيل، وهو ينهى عنهم، فهو يقول: «كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الذي أنزلَه اللهُ على نبيكم أحدثُ الأخبار عن الله؛ لأنه آخر ما نزل محضًا، لم يُشَبْ» يعني ما بدل، ولا غير، ولا زيد فيه، ولا نقص منه، «وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب، قد بدلوا من كتاب الله وغيروا، وكتبوا بأيديهم، وقالوا: هذا من عند الله؛ ليشتروا بذلك ثمنًا قليلًا، أوَلا ينهاكم ما جاءكم من العلم، عن مسألتهم؟! فلا والله ما رأينا رجلًا منهم يسألكم عن الذي أنزل إليكم»، كيف هم لا يسألوننا عن الذي أنزل إلينا مع أنه آخر ما نزل. ثم نحن نسألهم؟ وهذا من باب الإغراء في ترك سؤالهم، كأنه يقول: إذا كانوا هم لا يسألونكم، فكيف أنتم تسألونهم، وهو كلام عظيم فيه تحذير وفيه نعيٌ لعقول مَنْ في عصرنا ممن يذهبون ليأخذوا النظم والقوانين والحُكم بين الناس من كفار، يجلبون القوانين من أمة الكفر، ويحكمون فيها بين المسلمين، وهذا خطره عظيم، نسأل الله السلامة والهداية.

فإن قال قائل: أليس الله يقول: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس:٩٤] فيقال: إن هذا ليس سؤال استعلام، ولكنه سؤال إثبات لما نزل.

***

موقف العلماء من الإسرائيليات

اختلفت مواقف العلماء، ولا سيما المفسرون من هذه الإسرائيليات على ثلاثة أنحاء:

أ- فمنهم من أكثر منها مقرونة بأسانيدها؛ ورأى أنه بذكر أسانيدها خرج من عهدتها، مثل ابن جرير الطبري.

ب- ومنهم من أكثر منها، وجردها من الأسانيد غالبًا؛ فكان حاطب ليل مثل البغوي الذي قال شيخ الإسلام ابن تيمية[1] عن تفسيره: «إنه مختصر من الثعلبي، لكنه صانه عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة»، وقال عن الثعلبي: «إنه حاطب ليل ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع».

ج- ومنهم من ذكر كثيرًا منها، وتعقب البعض مما ذكره بالتضعيف أو الإنكار؛ مثل ابن كثير.

د- ومنهم من بالغ في ردها ولم يذكر منها شيئًا يجعله تفسيرًا للقرآن؛ كمحمد رشيد رضا.

الشـرح

قوله: «**موقف العلماء**» مُراده بذلك استعمال العلماء للإسرائيليات، هل هم يُكثرون منها، أو يُقَلِّلون منها، أو يعتبرونها؟

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٠٤).

والجواب: أنهم يعتبرونها، وهذا هو المقصود بهذه الترجمة، فالعلماء -رحمهم الله- منهم من أَكْثَر منها، لكنه ذكرها مقرونة بأسانيدها، ورأى أنه إذا ذكرها مقرونة بأسانيدها خرج من العهدة.

ولكن قد يقال: إن هذا فيه نظر؛ لأنه إذا ذكرها فقد لا يتيسر للقارئ أن يراجع أصولها، ويعرفها، ولكن يُعتذر عن ابن جرير وغيره، أنه -والله أعلم- لم يكن لهم فراغ في تمحيصها، وتحريرها، وخافوا من ضياع الصحيح منها، فقالوا: نثبتها، ولعل الله يأتي بمن يُنقحها، ويحررها.

والقسم الثاني: من أكثر منها، وجردها من الأسانيد غالبًا، وهذا أقل رتبة من الأول؛ لأن الأول يذكر الأسانيد، وبإمكان الإنسان أن يراجعها، ويعرف الصحيح من الضعيف، لكن هذا لا ينقل الأسانيد، فكان حاطب ليلٍ مثل البغوي.

فالبغوي -رحمه الله- تفسيره فيه من الإسرائيليات وهي كثيرة، ولا يذكر لها سندًا، ولا يتعقبها، لكنه في اللغة جيد، وتفسيره تفسير تجزئة، أي يفسر جملة جملة، وليس كبعض المفسرين يذكر الآيات الكثيرة، ثم يذكر المعنى مجملًا، وهي مفيدة لطالب العلم.

لكن ما من أحدٍ إلا وله هفوة في الإسرائيليات، لا يهتم بها، ولا يذكر أسانيدها، وينقلها، قال شيخ الإسلام -رحمه الله- في تفسيره: «إنه مختصر من الثعلبي، لكنه»، أي: البغوي -رحمه الله- «صانه عن الأحاديث الموضوعة، والآراء المبتدعة»، فكان بذلك خيرًا من تفسير الثعلبي، وقال عن الثعلبي:

«إنه حـاطب ليل»، ولذلك يُضرب هذا المثل لمـن لا يكترث بالأمـور، ولا يحققها، ولا يحررهـا، -ينقل مـا وجد في كتب التفسير من صحيح، وضعيف، وموضوع.

ومن العلماء من ذكر كثيرًا منها، وتعقب البعض بما ذكره، إما ذكره في التضعيف أو الإنكار، وهذا مثل ابن كثير -رحمه الله-، ولكن نقول: «تعقب البعض»، يعني لم يتعقب جميع الإسرائيليات الضعيفة، بل تعقب بعضها، وأنكره أشد الإنكار، وهذا أحسن من الذي قبله.

«ومنهم من بالغ في ردها، ولم يذكر منها شيئًا يجعله تفسيرًا للقرآن، كمحمد رشيد رضا»، والظاهر أن غيره من المعاصرين مثله، لا يعتبر إطلاقًا بالإسرائيليات، ويقول: لا يجوز أن نُفَسِّرَ بها كلامَ الله -عز وجل-، ويعرض عنها إعراضًا كاملًا.

وهذه هي أحوالُ العلماء بالنسبة للإسرائيليات.

وتفسير الشيخ محمد رشيد رضا أستفيد منه كثيرًا؛ لأن في تفسيره مسائل جيدة، وكما نعلم هو -رحمه الله- ممن يميل إلى الاستقلال الفكري، وأعني: الاستقلال الفكري، أي: أنه غالبًا يرجع إلى فكره دون أن يرجع إلى غيره، ولكن مع ذلك يكون استنباطه وفهمه جيدًا في تفسير القرآن، ثم يتعرض في بعض الأحيان لأحوال المسلمين الواقعة، ويطبق عليها آيات القرآن، لكنه لم يتمه -كما نعلم-.

***

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الضمير

١- الإظهار في موضع الإضمار.

٢- ضمير الفصل.

٣- الالتفات.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الضَّمِيرُ

الضمير لغة: من الضمور، وهو الهزال، لقلة حروفه، أو من الإضمار وهو الإخفاء، لكثرة استتاره.

وفي الاصطلاح: ما كُنِّي به عن الظاهر اختصارًا، وقيل: ما دلَّ على حضور، أو غيبة، لا من مادتهما.

الشرح

الضمير موجودٌ بكثرة في اللغة العربية، وفي القرآن، وفي السنة النبوية، فهو مشتَقٌّ من الضمور، وهو الهزال لقلة حُروفه في الواقع، فتجدُ بعضه على حرفٍ واحدٍ، مثل: «الهاء» في ضربه، فهي على حرفٍ واحدٍ، ومنه ما هو على حَرْفَيْن، مثل: هو، ومنه ما هو على ثلاثة أحرُفٍ، مثل: نحن.

وقيل: إنه من الإخفاء، لكثرة استتاره، وهل يمكن أن يكون مأخوذًا من الجميع؟ يمكن ولا منافاة، وكلاهما صحيح.

وانظر إلى الضمير مثلًا في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ إلى قوله: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم﴾ كيف نابت ﴿لَهُم﴾ عن عشرين كلمة؟! مما يدل على أنه كلمة مختصرة تنوب عن كلمات كثيرة.

«**وفي الاصطلاح: ما كُنِّي به عن الظاهر اختصارًا**»، يعني: ما جاء كناية عن الظاهر اختصارًا، فإذا قلت: عمرٌو ضربه بكرٌ، فـ «الهاء» نابت عن

عمرو اختصارًا، وقيل: ما دل على حضور، أو غيبة، لا من مادتهما، وهذا تفسير ابن مالك -رحمه الله- في الألفية[1]:

فَـمَا لِـذِي غِيبَـةٍ أَوْ حُضُـورِ كَـ(أَنْتَ) وَ(هُوَ) سَمِّ بِالضَّمِيرِ

وقوله: «لا من مادتهما» يعني: لا نقول: حضر أنه ضمير، ولا غاب أنه ضمير؛ لأن دلالة حضر على الحضور، هي من مادتها، ودلالة غاب من الغيبة وهي من مادتها.

* * *

فالدَّال على الحضور نوعان:

أحدهما: ما وضع للمتكلم؛ مثل: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [غافر:٤٤].

الثاني: ما وُضع للمخاطَب؛ مثل: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧].

وهذان لا يحتاجان إلى مرجع؛ اكتفاءً بدلالة الحضور عنه.

والدال على الغائب، ما وُضِع للغائب. ولا بد له من مرجع يعود عليه.

الشـرح

إذن: الضمير في قوله -تعالى-: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾، الضمير هو الياء في ﴿أَمْرِيٓ﴾، وفي قوله: ﴿وَأُفَوِّضُ﴾ ضمير موضوع للمتكلم.

قاعدة: اعلم أنه إذا كان تقدير الضمير (أنا) أو (أنت) أو (نحن) فهو مستتر وجوبًا، تقول مثلًا: «أقوم» الفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا،

---

(١) البيت رقم (٥٤).

وتقول: «نقوم» الفاعل مستتر وجوبًا تقديره نحن، وتخاطب الرجل فتقول: «أنت تقوم» فالضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت، وما كان تقديره (هو) أو (هي) فهو مستتر جوازًا.

كلٌّ يعرِف أن (أنعمتَ) يراد به المخاطَب، وكذلك «ضربتُ» لا يحتاج إلى مرجع لأنه موضوع للمتكلم، وكذلك «أنا قائم» لا يحتاج إلى مرجع؛ لأنه موضوع للمتكلم. وما وُضع للمتكلم أو المخاطب لا يحتاج إلى مرجع؛ اكتفاءً بالخطاب أو الحضور.

أما ما وضع للغائب فلا بد له من مرجعٍ يعود عليه؛ لأنه إذا لم يكن له مرجعٌ لا تعرف مَنْ هو؟ فإذا قلتَ: «قام» ففيه ضميرٌ يحتاج إلى مرجع.

***

والأصل في المرجع أن يكون سابقًا على الضمير لفظًا ورتبةً، مطابقًا له لفظًا ومعنىً، مثل: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ﴾ [هود:٤٥].

الشـرح

وهذا هو الأصل في مرجع الضمير الغائب أنه يحتاج إلى مرجع، والأصل فيه أن يكون سابقًا على الضمير لفظًا ورتبة، مطابقًا له لفظًا ومعنى، والسبق: إما باللفظ، وإما بالرتبة، والمطابقة: إما باللفظ، وإما بالمعنى، مثاله: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ﴾، «الهاء» في ﴿رَّبَّهُۥ﴾ تعود على ﴿نُوحٌ﴾، و﴿نُوحٌ﴾ سابق على الضمير لفظًا ورتبة؛ لأنه فاعل. والفاعل مقدمٌ في الرتبة على غيره ومطابق لفظًا ومعنى؛ لأنه -أي: الضمير- في ﴿رَّبَّهُۥ﴾ ضمير مفردٍ مذكر، والمرجع مفردٌ مذكر.

وقد يكون مفهومًا من مادة الفعل السابق؛ مثل: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة:٨].

الشرح

وقوله -تعالى-: ﴿اعْدِلُوا هُوَ﴾، المرجع هو الْعَدْل المفهوم من كلمة: ﴿اعْدِلُوا﴾.

* * *

وقد يسبق لفظًا لا رتبةً مثل: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة:١٢٤].

وقد يسبق رتبةً لا لفظًا مثل: «حمل كتابه الطالب».

الشرح

يسبق لفظًا لا رتبة كقوله: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾، وجهه أنه متقدمٌ لفظًا لا رتبةً؛ لأن المفعول به يكون بعد الفاعل، هنا قدم المفعول به فصار متقدمًا لفظًا لا رتبةً؛ لأنه رتبة يكون بعد الفاعل.

وقد يسبق رتبة لا لفظًا؛ ومثاله: «**حمل كتابه الطالب**»، الأصل (حمل الطالبُ كتابَه) فقدم الضمير، أي «الهاء» في «**كتابه**» على الطالب، و«**الطالب**» متأخر عن مرجعه، لكنه متأخر لفظًا لا رتبة؛ لأن الطالب فاعل، ورتبته أن يتقدم.

* * *

وقد يكون مفهومًا من السياق مثل: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء:١١]، فالضمير يعود على الميت المفهوم من قوله: ﴿مَا تَرَكَ﴾.

وقد لا يطابق الضمير معنى، مثل: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً﴾ [المؤمنون:١٢-١٣]، فالضمير يعود على الإنسان باعتبار اللفظ، لأن المجعول نطفةً ليس الإنسان الأول.

الشـرح

إذن: هذه أيضًا أحوال، فقد يكون مفهومًا من السياق؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾، فالضمير يعود على الميت المفهوم من قوله: «مِمَّا تَرَكَ».

وقد لا يطابق الضميرَ معنىً مثل قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً﴾، أي الإنسان باعتبار اللفظ، وإذا قلنا: مطابق معنى، فمعناه أن آدم تحوَّل إلى نطفة، فصار في بطن الأمهات، وهذا لا يستقيم، إذنْ «جَعَلْنَاهُ» أي الإنسان، فعاد إلى اللفظ لا إلى المعنى.

***

وإذا كان المرجع صالحًا للمفرد والجمع جاز عَوْدُ الضمير عليه بأحدهما، مثل: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ [الطلاق:١١].

الشـرح

إذن: إذا كان المرجع صالحًا للمفرد والجمع، جاز عود الضمير عليه بأحدهما، يعني إما الجمع وإما المفرد، مثاله قوله: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ﴾، «مَنْ» هذه شرطية صالحًا للواحد والجماعة، والضمائر في قوله: ﴿يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ﴾ عادت إلى «مَنْ» باعتبار المفرد، والضمير في قوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ باعتبار الجمع، و«مَنْ» لفظها مفرد ومعناها الجمع.

وقوله -تعالى-: ﴿قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ﴾ فهنا الضمير عاد مرة ثانية إلى المفرد، وهذا يعلم من السياق.

* * *

والأصل اتحاد مرجع الضمائر إذا تعددت، مثل: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم:٥-١٠] **فضمائر الرفع في هذه الآيات تعودُ إلى شديد القوى، وهو جبريل.**

الشـرح

الأصل أن الضمائر مرجعها واحد، وكما أنه هو الأصل، فهو الأقرب للمعنى؛ لأنك لو جعلت الضمير الأول لشيء، والثاني لشيء، والثالث لشيء، لزم من ذلك تشتت الضمائر، وصار الكلام الذي يراد أن يكون بينًا صار مبهمًا خفيًا، فإذا وجدت ضمائر متعددة، فاحملها على مرجع واحد، هذا هو الأصل، ولا تُشتت الضمائر.

مثاله: قوله -تعالى-: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾، ﴿عَلَّمَهُۥ﴾ أي: النبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- ﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ يعني: بذلك جبريل، ﴿ذُو مِرَّةٍ﴾ أي: ذو هيئة حسنة ﴿فَٱسْتَوَىٰ﴾ أي: كمل، ﴿وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ معناها الشيء المرتفع في الجو، وقوله: ﴿اسْتَوَى﴾ أي: كان على خلقته التي خلق عليها، له ستمئة جناح[1]، ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ أي: جبريل -عليه السلام-، ﴿فَتَدَلَّىٰ﴾ أي: جبريل جبريل عليه السلام، ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ أي: جبريل -عليه السلام-، ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ جبريل، ﴿إِلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ النبي ﷺ، ﴿مَآ أَوْحَىٰ﴾ أي ما أوحاه جبريل، أو ما أوحاه الله إلى جبريل.

فمن العلماء من قال: إن قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ هو يعود على الله -عز وجل-، والذي حملهم على ذلك قوله: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ فراعوا آخر الآية، ولم يراعوا أولها، وشتتوا الضمائر، ولم يوحدوا مرجعها، ولهذا كان الصواب بل المتعين: أن يكون الذي ﴿دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ هو جبريل -عليه الصلاة والسلام-، ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ الرسول -عليه الصلاة والسلام-، وهذه قاعدة مهمة، أن الضمائر إذا تتابعت فمرجعها واحدٌ، إلا بدليل يصرفها عن هذا.

***

(١) أخرجه أحمد (١/ ٤١٢، رقم ٣٩١٥)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٤٧٣، رقم ١١٥٤٢).

والأصل عود الضمير على أقرب مذكور إلا في المتضايفين فيعود على المضاف؛ لأنه المتحدَّث عنه.

مثال الأول: ﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [الإسراء:٢].

ومثال الثاني: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ [إبراهيم:٣٤].

وقد يأتي على خلاف الأصل فيما سبق بدليلٍ يدل عليه.

الشـرح

«الأصل عود الضمير على أقرب مذكور إلا في المتضايفين، فإنه يعود على المضاف؛ لأنه هو المتحدَّث عنه».

فمثال الأول: يعني على أقرب مذكور قوله -تعالى-: ﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾، فقوله: ﴿وَجَعَلْنَٰهُ﴾ عائدٌ على الكتاب لأنه أقرب مذكور.

ومثال الثاني: في المتضايفين، قوله -تعالى-: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾، فالضميرُ يعودُ على ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ ﴾، والدليل على أنه يعودُ عليها التأنيث في قوله: ﴿لَا تُحْصُوهَآ ﴾، وكذلك قوله -تعالى-: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا ﴾ [الحج:٧٨] فقوله: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ﴾ هل هو عائدٌ على الله -عز وجل- أم على إبراهيم -عليه السلام-؟

في هذا قولان:

القول الأول: أنه يعود على الله؛ لأن الحديث هكذا مجراه.

والقول الثاني: أنه يعود على إبراهيم؛ لأنه أقرب مذكور.

والحقيقة أن هناك أحوالًا يعود الضمير فيها إلى المضاف إليه، وأحوالا يعود الضمير إلى المضاف، وهذا ينبغي للإنسان إذا مرت به هذه الأشياء أن يقيدها؛ لئلا ينسى، **والراجح من السياق** أن المسمِّي هو الله -عز وجل-.

فإن قال قائل: في قوله -تعالى-: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ [العلق:٩-١٠] على من تعودُ هذه الضمائر؟

قلنا: إن فيها ما يكون على الأصل، وفيها ما يكون على خلاف الأصل، فقوله -تعالى-: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾، ﴿إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ تعود على الرسول -عليه السلام-، وقوله: ﴿أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ ۝١١ أَوْ أَمَرَ بِٱلتَّقْوَىٰٓ﴾ [العلق:١١-١٢] كذلك يعود على الرسول.

ومثله: في حديث «**خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**»[1]، ما هو مرجع الضمير فيها؟

هل يعود على الله -عز وجل- لأنه هو الخالق، أم يعود على آدم عليه السلام؛ لأنه أقرب مذكور؟

الجواب: إن قلنا: أقرب مذكور «**خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**»، لكن الواقع أن هذا يمنعه شيئًا، أن يعودَ الضميرُ على آدم الشيء الأول أنه لا مزية لآدم إذا خلقه الله على صورته، أي: على صورةِ آدم؛ لأن كل شيءٍ خَلَقَه اللهُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب بدء السلام، رقم (٦٢٢٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن ضرب الوجه، رقم (٢٦١٢).

على صورته، أي: على صورة نفسه، حتى الفرس خلقه الله على صورته، وحتى الجمل خلقه الله على صورته، وحتى إبليس خلقه الله على صورته، فيبقى الحديث لا معنى له إطلاقًا.

الشيء الثاني: مما يمنعه أنه قد ورد بلفظ صريح «**خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ**»[1]، وهذا أمر صريح لا يقبل النزاع، فَيُحمل الضميرُ المبْهَمُ على الظاهر المفصل، لكن يبقى النظر في معنى الحديث؟

قيل: معناه إن الله خلق آدم على صورته، مثل قوله: ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾، و«بيت الله» فإضافة الصورة إلى الله -عز وجل- إضافة تشريف وتكريم، وأن هذا الذي خلقه الله على الصورة التي اختارها وإضافتها إلى نفسه لا ينبغي أن يقبح أو يضرب؛ لأن الأصل «**لَا تَضْرِبُوا الْوَجْهَ**» لا تقبحوه «**فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**»، فما دامت هذه الصورة قد اعتنى الله بها وأضافها إلى نفسه، فإنها لا تُقَبَّح فتعاب معنى، ولا تُضرب فتعاب حسًّا، وعلى هذا فتكون الصورةُ صورةَ آدم، لكنها أضيفت إلى الله تعالى تشريفًا، وهذا ليس بغريبٍ، وليس ببعيد، وليس بمنكر؛ لأن اللفظ يحتمله احتمالًا قريبًا.

الثاني: أن نقولَ على صورة الله، أي: على صورة الرب -عز وجل- التي هي صورة الربِّ، ولا يعارض هذا قوله -تعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، لأنه لا يلزم من كونه على صورته أن يكون مماثلًا له،

---

(١) أخرجه الطبراني (١٢/ ٤٣٠، رقم ١٣٨٥٠)؛ وقال الهيثمي (٨/ ١٠٦): «رجاله رجال الصحيح، غير إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، وهو ثقة، وفيه ضعف»، وأخرجه الحاكم (٢/ ٣٤٩، رقم ٤٢٤٣)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين».

بدليل أن أهل الجنة، أول زمرة تدخل الجنة منهم على صورة القمر ليلة البدر[1]، ولا يلزم من كونهم على صورة القمر ليلة البدر أن يكونوا مماثلين للقمر، وهذا لا شك أنه أسلم حيث أننا أجرينا الحديث على ظاهره، والعلة التي خاف منها من قالوا: إنه مضاف على سبيل التكريم تزول فيما إذا قلنا: إنه لايلزم من كون الشيء على صورة الشيء أن يكون مماثلًا له، ونضرب المثَل بأصحاب الجنة الذين يكونون على صورة القمر ليلة البدر.

***

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، رقم (٣٢٤٥)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر، رقم (٢٨٣٤).

الإِظْهَارُ فِي مَوْقِعِ الإِضْمَارِ

الأصل أن يؤتى في مكان الضمير بالضمير؛ لأنه أبين للمعنى وأخصر للفظ، ولهذا ناب الضمير بقوله -تعالى-: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٣٥] عن عشرين كلمة المذكورة قبله، وربما يؤتى مكان الضمير بالاسم الظاهر، وهو ما يسمى: (الإظهار في موضع الإضمار).

الشـرح

الأصل أن يؤتى في مكان الضمير بالضمير لوجهين:

الوجه الأول: أنه أَبْيَنُ للمعنى؛ لأنك إذا أظهرتَ في موضع الإضمار فقد يظن الظَّان أن هذا الكلام لا يرجع، ولا يعود إلى ما سبق.

الوجه الثاني: أنه أَخْصَر؛ لأننا ذكرنا في تعريف الضمير: أنه «مَا كُنِّي به عن الظاهر اختصارًا»، ويدل على هذا قوله -تعالى-: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ ولو قال: «أَعَدَّ اللهُ لِلْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ» فإن الكلام يكون طويلًا من وجه، وركيكًا من وجه آخر، فجاء هذا الضمير لينوب عن عشرين كلمة.

***